جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

التنظيم القانوني لتنفيذ الأحكام الجزائية الغيابية في قضايا الفساد (دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

سلطان محمد جواد

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام

بأشراف

الأستاذ الدكتور

كاظم عبد الله حسين الشمري

أستاذ القانون الجنائي

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦م

قال تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ ﴾

صدق الله العظيم

سورة : القيامة ، الاية رقم (١٠)

ا لا هـد ا ء

إلـى كل مَن يحمل في ضميره أمانة الحفـاظ علـى المـال العام."

الـبـاحث

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله حمداً وشكراً دائمين لا ينقطع أبدا ولا يحصي له الخلائق عدداً بدوام وجه الله الكريم، وجلال سلطانه العظيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى ال بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه الميامين.

أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي في مرحلة البكالوريوس طوال السنوات الدراسية الأربعة في كلية القانون / جامعة بغداد و مشرفي على هذه الرسالة الفاضل الأستاذ الدكتور كاظم عبدالله الشمري ، الذي تفضل مشكوراً بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، الذي شجعني و ساندني وأمدني بالمصادر العلمية ذات الصلة طوال مدة الكتابة ، ولما حظيت به من توجيهات علمية سديدة، وأفكار عديدة كان لها الأثر البالغ والفائدة الكبيرة في إرساء دعائم هذه الرسالة وإخرجها بهذا الشكل ، فجزاه الله خير الجزاء على جهوده المباركة . سائلين الله تعالى أن يمده بالصحة والعافية، أستاذاً فاضلاً وابا لطلبة العلم والباحثين.

وكذلك الشكر والاحترام لعمادة وأساتذة معهد العلمين وأساتذته لمنحهم الفرصة لي لا كمال الدراسة ومن أخلاقيات البحث اقدم الشكر والتقدير لجميع أساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية وهم كل من (أ. د. سحر جبار يعقوب و أ. د. إسراء محمد علي سالم و أ. د. عبد الرسول كريم مهدي و أ. د. علي عادل إسماعيل و أ. م. د. نجلاء مهدي بحر و أ. م. د. محمد عبد الرحيم حاتم و د. رعد عبد السادة بزون و أ. م. د. خالد غالب مطر (رحمه الله) و أ. د. علي حمزة عسل و أ. م . د. رشا شاكر حامد) الذين كان لهم أثر واضح وبصمة لا تُنسى في مسيرتي العلمية فإرشادهم وتشجيعهم كان منارات أضاءت دربي .

وأتقدم بالشكر والعرفان لأساتذتي في فرع القانون الجنائي ، كلية القانون / جامعة بغداد ، وهم كل من ، أ.د. فخري عبد الرزاق الحديثي، أ.د جمال إبراهيم الحيدري ، أ.د. فراس عبد المنعم ، أ.د. صباح سامي داود، أ. د. آلاء ناصر البعاج ، الذين كان لهم الفضل لما منحوني من علم ومعرفة فلهم مني كل الشكر والتقدير، ولا أنسى زملائي الأعزاء، الذين رافقوني في هذه الرحلة المميزة والفارقة في حياتي، أسهم تشجيعهم ومسائدتهم في إثراء تجربتي الأكاديمية.

ومسك الختام اتقدم بالشكر والتقدير لعائلتي أبي وأمي واخوتي وزوجتي وأولادي محمد ورضا وآية ومودة لما قدموه من مسانده وتشجيع لإكمال الدراسات العليا ، والشكر والتقدير لعائلتي الثانية هيأة النزاهة الاتحادية إدارة وموظفين وفق مقدمتهم السيد رئيس هيئة النزاهة الدكتور محمد علي مفتن لرعايتة اتاحة فرصة الدراسة ، والواجب يقتض توجيه الشكر الجزيل لاساتذتي في العمل التحقيقي كل من السيد قاضي اول محكمة تحقيق

الرصافة المختصة بقضايا النزاهة الأستاذ الفاضل اياد محسن ضمد ، والسيد قاضي اول محكمة تحقيق الكرخ الثانية المختصة بقضايا النزاهة وقاضي تحقيق محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية الأستاذ الفاضل ضياء جعفر لفتة نظير ما قدموه لنا من توجيهات اثناء ممارسة العمل التحقيقي وتطبيقات عملية عكفت الدراسة على بحثها .

المستخلص

إنَّ المنهج المعاصر للسياسة الجزائية يهدف إلى ضمان استقرار المجتمع من خلال إيجاد آليات إجرائية فعالة تضمن تنفيذ الأحكام القضائية وعدم إفلات الجناة من العقاب، ويعد التنظيم القانوني لتنفيذ الأحكام الجزائية الغيابية في قضايا الفساد مثالاً حيوياً للوسائل القانونية التي تتناسب مع طبيعة هذه الجرائم، والضرر الجسيم الذي تُحدثه في بنية الدولة واقتصادها؛ إذ يُمثل التنفيذ الفعلي لهذه الأحكام التصدي الفعال والمنطقي لجرائم الفساد المالي والإداري. وإنَّ تفعيل هذه الآليات له الأثر الفعال في الحفاظ على أموال الدولة وردع المفسدين وحرمانهم من المزايا التي اكتسبوها بصورة غير مشروعة، فضلاً عن كونها تقرر حماية للمصالح الجوهرية للمجتمع وحماية للاقتصاد الوطني عموماً، ولا يمكن نكران بعض العيوب أو المعوقات الإجرائية التي تعتري هذه الأحكام لكن مزاياها في صون المال العام راجحة على عيوبها، وهو ما اعتمده المشرع في قوانين النزاهة فضلاً عن الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد.

ونجد أنَّ أهمية هذا الموضوع، سواء على النطاق النظري أم التطبيقي، تبرز من خلال تطور التشريعات الإجرائية والموضوعية المقارنة بخصوص تنفيذ الأحكام الغيابية ، علماً أن إشكالية "تنفيذ الحكم الغيابي" في قضايا الفساد لم تحظَ بحسب ما اطلع الباحث عليه ببحث مستقل يستوعب خصوصيتها الإجرائية في ظل تزايد وتيرة تهريب الأصول والمدانين. إنَّ التشريعات العقابية المعاصرة قد أخذت على عاتقها تذليل الصعاب أمام تنفيذ هذه الأحكام، خاصة في القوانين الجزائية الخاصة وجرائم الفساد المالي، وهو ما يبرز الأهمية التشريعية لهذه الدراسة لتجاوز الكثير من عيوب الأحكام الغيابية التقليدية وإشكالات تنفيذها واقعياً؛ ولكل ذلك كان من أسباب اختيار هذا الموضوع الحيوي الذي وجد أثره في الفكرة الحديثة للتنفيذ ومدى انسجامها مع تحقيق الأهداف السيادية والجنائية التي ينشدها المشرع.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية الكريمة	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ت
المستخلص	ج
المحتويات	ح–خ
المقدمة	١–٣
الفصل الأول: ماهية الأحكام الجزائية الغيابية وتنفيذها	٤–٩٦
المبحث الأول: مفهوم الأحكام الجزائية الغيابية	٥–٤٩
المطلب الأول: مدلول الأحكام الغيابية واركانها	٥–٣٣
الفرع الأول: مدلول الأحكام الغيابية	٦–١٢
الفرع الثاني: أركان تنفيذ الأحكام الجزائية الغيابية	١٣–٣٤
المطلب الثاني: متطلبات تنفيذ الأحكام الجزائية الغيابية والإشراف عليها	٣٥–٤٩
الفرع الأول: متطلبات تنفيذ الأحكام الجزائية الغيابية	٣٥–٤٠
الفرع الثاني: الإشراف القضائي على التنفيذ	٤٠–٤٩
المبحث الثاني: تحديد مفهوم قضايا الفساد	٥٠–٩٦
المطلب الأول: أسباب قضايا الفساد وذاتيتها	٥٠–٦٧
الفرع الأول: أسباب قضايا الفساد	٥١–٥٩
الفرع الثاني: ذاتية قضايا الفساد	٥٩–٦٧
المطلب الثاني: نطاق قضايا الفساد	٦٧–٩٦
الفرع الأول: النطاق الشخصي في قضايا الفساد	٦٧–٧٨
الفرع الثاني: النطاق الموضوعي في قضايا الفساد	٧٨–٩٦
الفصل الثاني: الآليات الإجرائية ومعوقات تنفيذ الأحكام الجزائية الغيابية	٩٧–١٩٣
المبحث الأول: آليات الملاحقة الإجرائية للمحكوم عليه وتتبع الأصول المالية	٩٨–١٣٦
المطلب الأول: الآليات الوطنية لملاحقة المحكوم غيابيا وأمواله	٩٨–١١٥
الفرع الأول: الإجراءات القانونية لتعقب شخص المحكوم غيابيا	٩٩–١٠٧

الفرع الثاني: الإجراءات القانونية لتعقب أموال المحكوم عليه غيابيا	١٠٧-١١٥
المطلب الثاني: إجراءات تنفيذ الحكم الغيابي العابرة للحدود	١١٥-١٣٦
الفرع الأول: تنفيذ الأحكام الغيابية بحق المحكوم عليهم في الخارج	١١٦-١٢٦
الفرع الثاني: تنفيذ الحكم الغيابي بحق أموال المحكومين في الخارج	١٢٦-١٣٦
المبحث الثاني: معوقات تنفيذ الأحكام الغيابية واسترداد عوائد الفساد	١٣٧-١٩٣
المطلب الأول: الإشكالات الإجرائية وضمانات الدفاع وتأثيرها على الحكم الغيابي	١٣٨-١٥٩
الفرع الأول: المعوقات الإجرائية في مرحلة المحاكمة وتنفيذ الحكم	١٣٨-١٥٢
الفرع الثاني: الأثر المعطل لحق الاعتراض والشمول بقوانين العفو	١٥٢-١٥٩
المطلب الثاني: معوقات التنفيذ المالي وقصور آليات الاسترداد الدولي للأصول	١٥٩-١٩٣
الفرع الأول: معوقات التنفيذ المتعلقة بالأموال المتحصلة عن الجريمة	١٥٩-١٧٨
الفرع الثاني: أثر معوقات تنفيذ الحكم الغيابي على الاسترداد الدولي	١٧٩-١٩٣
الخاتمة	١٩٣-٢٠٥
أولاً: الاستنتاجات.	١٩٣-١٩٩
ثانياً: المقترحات	١٩٩-٢٠٥
قائمة المراجع	٢٠٦-٢٢٣
الخلاصة باللغة الإنكليزية	A

المقدمة

أولاً: تحديد موضوع الدراسة وأهميته:

تنبثق الأهمية الجوهرية لهذه الدراسة من كَوْنِ الأحكام القضائية الصادرة في قضايا الفساد لا تمثل غاية بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة إجرائية لإحقاق العدالة وحماية النزاهة العامة، وهي غاية تظل "قاصرة" ما لم تقترن بنظام تنفيذي صارم يحول المنطوق النظري إلى واقع ملموس، وتتضاعف هذه الأهمية عند تسليط الضوء على "الأحكام الغيابية" التي باتت تشكل الظاهرة الأبرز في جرائم الفساد الكبرى نتيجة استغلال الجناة لنفوذهم في التواري عن وجه العدالة، مما يضع القضاء أمام تحدي الحفاظ على هيبة الدولة واسترداد حقوقها المالية. وتتجلى فاعلية هذه الدراسة في مستويين: أولهما داخلي يرمي إلى كسر حالة "الجمود الإجرائي" التي تفرضها الطبيعة القلقة للحكم الغيابي بوصفه حكماً ذا حجية مؤقتة، والبحث عن مخارج قانونية ، مع ضمان نفاذ التدابير الاحترازية على أموال الفارين لضمان استرداد حق الخزينة العامة، أما المستوى الثاني فهو دولي يكتسب صبغة استثنائية بالنظر إلى أنَّ الحكم الغيابي يُمثل الأساس في ملفات الاسترداد الدولي، وملاحقة الأصول المنهوبة المهربة إلى الخارج، إذ إنَّ مواءمة هذا الحكم للمعايير الدولية للنزاهة وضمانات المحاكمة العادلة هو الشرط الشارط لتجاوز عقبات "السيادة الوطنية" للدول الحاضنة للأموال، وتحويل الحكم من إجراء داخلي إلى أداة ملاحقة عابرة للحدود تلاحق الفاسدين وتُقوّض فرص إفلاتهم من العقاب أينما وجدوا مما يجعل من هذا البحث ضرورة ملحة لتقديم رؤية قانونية تعزز القوة الإلزامية للحكم الغيابي وترفع من كفاءة آليات تنفيذه مادياً وقانونياً.

ثانياً: مشكلة موضوع الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول عدم استقرار المراكز القانونية التي يولدها الحكم الغيابي في قضايا الفساد، ويتلخص ذلك بالسؤال الرئيسي الذي يدور حول مدى اكتساب الحكم الجزائي الغيابي الحجية اللازمة للتنفيذ، مما قد يجعله عاجزاً عن إحداث آثار قانونية قطعية في الشقين البدني والمالي طالما بقي باب الاعتراض مفتوحاً ، وتتفرع هذه الإشكالية إلى تساؤلات جوهرية حول مدى نجاعة النظام الإجرائي الحالي في مواجهة "الذمة المالية " للمحكومين الفارين، وعن الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل الحجز الاحتياطي على أموال المحكوم غيابيا إلى تنفيذ

قطعي في ظل حكم لا يتمتع بالحجية المطلقة. وتزداد الإشكالية تعقيداً عند اصطدام سلطة التنفيذ بعقبات تشريعية تتمثل في التوسع في شمول المحكومين غيابياً بقوانين العفو العام دون اشتراط المثول الوجاهي أو الاسترداد الفعلي للمال العام، فضلاً عن إشكالية التنسيق بين جهات الإنفاذ وتعدد المسارات الإجرائية. الأمر الذي يفتح الباب للتساؤل عن مدى كفاية التنظيم القانوني القائم لتنفيذ هذه الأحكام ومنع تحولها إلى مجرد إجراءات شكلية تفتقر للقوة التنفيذية الجبرية داخلياً ودولياً.

ثالثاً: نطاق الدراسة:

يتمثل ذلك في رصد وتحليل الأطر القانونية والإجرائية الحاكمة لعملية تنفيذ الأحكام الجزائية الغيابية الصادرة في جرائم الفساد المالي والإداري، مع التركيز بصفة أساسية على المنظومة التشريعية العراقية المتمثلة في قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع والقوانين العقابية ذات الصلة. ويمتد النطاق الموضوعي للدراسة ليشمل شقي التنفيذ: (البدني والمالي)، مع تسليط الضوء على الإشكالات التي تكتنف الأحكام الصادرة بحق المحكومين الهاربين خارج حدود الدولة، بما يفتح الباب لدراسة آليات التعاون الدولي واسترداد الأصول، وتعزيزاً للبحث ولغرض استخلاص أفضل الحلول التشريعية، ولم تقتصر الدراسة على الجانب المحلي. بل اتسع نطاقها ليشمل أنظمة قانونية مقارنة، إذ سيتم استعراض التجربة التشريعية في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية، وذلك لتقارب أنظمتها القانونية مع النظام العراقي من جهة، ولما قطعته هذه الدول من أشواط في مواجهة تحديات تنفيذ الأحكام الغيابية واسترداد الأموال المهربة من جهة أخرى. مما يمنح الدراسة بُعداً تحليلياً شاملاً يساعد في تقديم توصيات تشريعية رصينة.

رابعاً: منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالات المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية، وذلك من خلال استعراض النصوص القانونية والقواعد الإجرائية المنظمة للحكم الغيابي وتحليلها تحليلاً دقيقاً لبيان مدى كفايتها في مواجهة تحديات الفساد. وستستند هذه الدراسة إلى المنهج المقارن عبر الموازنة بين التشريعات العراقية، وبين التشريع العراقي

والتشريعات محل المقارنة مصر ودول أخرى تعزيزا لموضوع البحث و للوقوف على مواطن القوة والضعف، واستخلاص الحلول الناجعة التي تبنتها تلك الأنظمة في ملاحقة الفارين واسترداد أصولهم. ولم تغفل الدراسة عن استخدام المنهج النقدي في رصد الثغرات التشريعية والفجوات الإجرائية التي تؤدي إلى شلِّ فاعلية الحكم الغيابي، سواء في مرحلة التبليغات أو عند تطبيق قوانين العفو، وصولاً إلى بناء رؤية قانونية متكاملة تزاوج بين متطلبات العدالة الجنائية وحماية المال العام.

خامساً: هيكلية الدراسة :

بناءً على ما تقدم سنقسم هذه الدراسة على فصلين: سنخصص الأول لماهية الأحكام الجزائية وتنفيذها، والذي سيقسم على مبحثين : سنتاول في الأول ماهية الحكم الغيابي وإجراءات إصداره في قضايا الفساد، أما المبحث الثاني سنتناول فيه تحديد مفهوم قضايا الفساد . أما الفصل الثاني، فسيكون بعنوان الآليات الجزائية ومعقوات تنفيذ الأحكام الجزائية الغيابية ، وسيقسم على مبحثين: سنتناول في الأول آليات الملاحقة الإجرائية للمحكوم عليه وتتبع الأصول المالية ، أما المبحث الثاني فسيكون بعنوان معوقات تنفيذ الأحكام الغيابية واسترداد عوائد الفساد ، وفي ختام هذا البحث سنبين ما سنتوصل إليه من استنتاجات ومقترحات .